

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٢٦٧**

الخميس، ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة فرونيتسكا	(بولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد برونين
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد شين بو
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد دجيدجي
	الكويت	السيد المنيخ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	الولايات المتحدة الأمريكية........................	السيدة فرينتش

جدول الأعمال

حماية المدنيين في النزاعات المسلحة

رسالة مؤرخة ٩ أيار/مايو ٢٠١٨ موجهة من الممثلة الدائمة لبولندا لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام (S/2018/444)

تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (S/2018/462)


1815891 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

حماية المدنيين في النزاعات المسلحة

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية) : يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2018/492 التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من بولندا، بيرو، السويد، فرنسا، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

والمجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، السويد، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كازاخستان، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨).

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيدة غريغوار – فان هارين (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن المشاركين في الصياغة الذين قدموا القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨) بشأن النزاع والجوع: كوت ديفوار، الكويت، السويد، وهولندا.

لقد قدمت المناقشة المفتوحة التي نظمتموها، السيدة الرئيسة، يوم الثلاثاء الماضي (انظر S/PV.8264) بشأن حماية المدنيين أدلة وافرة على حسن توقيت قرارنا وضرورته. وكما جاء في تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين (S/2018/462)، فإن عدد السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في ازدياد بسبب النزاع المسلح أساسا. وتؤكد آخر التقارير الصادرة عن برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم ذلك الاتجاه المثير للقلق العميق.

ويُعدُّ قرار اليوم نصا تاريخيا هاما أدان فيه مجلس الأمن للمرة الأولى وبشكل قاطع استخدام التجويع أسلوبا من أساليب الحرب. ويقر أيضا بوضوح بأن من شأن النزاع أن يؤدي إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي، ويسلم بضرورة كسر الحلقة المفرغة بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي. والأهم من ذلك أن النص يدرج مسألة أشد الفئات ضعفا في حالات النزاع في جدول أعمال المجلس بشكل ثابت. وأصبح المدنيون الأبرياء الذين يعانون من الجوع بسبب آثار الحرب في صلب نص القرار، فضلا عن احترام القانون الدولي الإنساني والمساءلة.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة جوانب هامة من القرار. أولا، فيما يتعلق بالإنذار المبكر، سيقدم الأمين العام إحاطة للمجلس عند حدوث أي من الحالات التي يعاني فيها السكان من شدة انعدام الأمن الغذائي من جراء الحرب.

ثانيا، فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية، يجب كفالة إيصال المساعدات الإنسانية بسرعة ودون عوائق، وفقا للقانون الإنساني الدولي. ثالثا، فيما يتعلق باستخدام المجلس لمجموعة الأدوات المتاحة له، يمكنه أن ينظر في إمكانية فرض الجزاءات، حسب الاقتضاء، على الذين يقومون بصورة غير قانونية بمنع وصول المساعدات الإنسانية أو تجويع المدنيين. ويمكنه أيضا

أن يكلف عمليات حفظ السلام بتيسير وصول المساعدات الإنسانية.

ومن المشجع حقا أن المجلس تمكن من التوصل إلى اتفاق بالإجماع على بعض القواعد الأساسية للإنسانية. ونود أن نشكر جميع أعضاء المجلس على مشاركتهم البناءة بصورة صادقة في جميع مراحل عملية التفاوض. واليوم تمكنا من قطع خطوة هامة أخرى نحو جريمة إنهاء استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، وهو أول قرار يسلم بوجود صلة واضحة بين النزاعات المسلحة والجوع. ونشكر هولندا والكويت والسويد وكوت ديفوار على عملهم.

لا يزال الملايين من المدنيين في حالات النزاع المسلح يعانون من مستويات خطيرة من الجوع سبب الغالبية الساحقة منها العمل السياسي والعسكري. واعتماد المجلس بالإجماع هذا النص اليوم يؤكد إيمانه بأن التجويع ليس شيئا تعجز أطراف النزاع عن منعه، ويدل على تصميمنا المشترك على اتخاذ إجراء. إن قرار اليوم يدعو الأطراف في النزاعات المسلحة إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والإحجام عن استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب. والالتزامات ذات الصلة الواردة فيه تتعلق بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، وحماية الهياكل الأساسية التي تكتسي أهمية حاسمة لتوفير الغذاء للمدنيين، وأهمية الامتناع عن مهاجمة المواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين أو تدميرها أو إزالتها أو إتلافها.

ونحن نعلم أن النزاع هو المساهم الرئيسي في الجوع في جنوب السودان، على سبيل المثال. ففي شباط/فبراير ٢٠١٧، أُعلنت المجاعة في ولاية الوحدة، حيث تعرض حوالي ١٠٠ ٠٠٠ شخص لخطر الموت جوعا. وقد أدى الإعلان إلى تصاعد الاستجابة الإنسانية في المناطق المتضررة، ورُفع مركز المجاعة في حزيران/يونيه ٢٠١٧. ومن المحزن أن تلك الحالة تدهورت منذ ذلك الحين. ففي كانون الثاني/يناير، عانى بالفعل مليون شخص بشدة من انعدام الأمن الغذائي، بزيادة قدرها ٤٠ في المائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وتقول وكالات الأمم المتحدة إن مستقبل الأمن الغذائي في جنوب السودان لم يكن سيئا كما هو الآن على الإطلاق. فنحو ثلثي السكان – أكثر من ٧ ملايين شخص – سوف يحتاجون إلى المعونة الغذائية لدرء المجاعة في موسم الجدب من أيار/مايو إلى تموز/يوليه، وهي فترة التوقف بين استنفاد المخزونات الغذائية وموسم الحصاد المقبل. والعبرة واضحة: إن المعونة الإنسانية لا يمكن أن تكون سوى حلا مؤقتا. والحلول ينبغي أن تكون سياسية. وفي قرار اليوم، يدعو مجلس الأمن الأمين العام إلى أن يزوده بالإنذار المبكر بشأن المجاعة المرتبطة بالنزاعات وظروف انعدام الأمن الغذائي. وفي هذا الصدد، فإننا نتطلع إلى المزيد من الإبلاغ المنتظم عن الظروف في سياق حالات قطرية محددة.

وقد كان مجلس الأمن اليوم واضحا في شجب استخدام الجوع كأداة من أدوات الحرب، وفي دعوة جميع الأطراف في النزاعات إلى استحضار التزاماتها تجاه أكثر الفئات ضعفا. ونتطلع إلى العمل مع الأعضاء الآخرين في المجلس بشأن هذه المسألة الحيوية.

السيدة فرينش (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسرنا أن أنضم إليكم، سيدتي الرئيسة، في الترحيب باتخاذ القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، أول قرار يسلم بالصلات الواضحة بين النزاع المسلح والمجاعة وبالدور الهام الذي يمكن أن يضطلع به المجلس في التصدي لهذا التحدي. وقد كنا سعداء بالمشاركة في تقديم نص القرار. ونود أن نشكر مملكة هولندا والكويت والسويد وكوت ديفوار، أعضاء الفريق الأساسي، على عملهم في تحقيق ذلك النجاح.

وكما قلنا من قبل، فإن الصلة بين النزاع والجوع لا يمكن إنكارها. ويسرنا أن قرار اليوم بزيل شكل نهائي أي شك من الشكوك المتبقية بشأن تلك الصلة. وقد طالب مجلس الأمن اليوم بالإجماع بأن تمتثل الأطراف في النزاعات المسلحة لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ودعا جميع الأطراف إلى حماية الهياكل الأساسية التي تكتسي أهمية حاسمة في توفير الغذاء للمدنيين. واليوم نتوقع بوضوح أن أطراف النزاع ينبغي ألا تتخذ خطوات لإدامة الجوع ومعاناة الناس.

وربما الأهم من ذلك هو أن النص يؤكد بوضوح على وجوب أن يكون المجلس مستعدا للاستجابة من أجل منع المجاعة الناجمة عن النزاع. وتمشيا مع القرار، نشجع الأمين العام على اتباع نهج استباقي في إنذار المجلس بشأن هذه الظروف حتى يتمكن من الاستجابة. وفي هذا الصدد، فإننا نتطلع إلى المزيد من الإبلاغ المنتظم عن ظروف المجاعة في سياق حالات قطرية محددة. لقد أثبتنا هنا اليوم أن لدينا الإرادة لمعالجة المجاعة المرتبطة بالنزاع، ونتطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس لإبقاء تركيزنا وانتباهنا منصبين على هذه المسألة الهامة.

السيد برونين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر وفود هولندا والسويد والكويت كوت ديفوار على إعداد نص القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨). ونحن ممتنون بشكل خاص إلى زملائنا الهولنديين على تنسيقه وتيسير الاتفاق عليه. وقد لاحظنا مهنية شركائنا ونهجهم البناء لحل المشاكل والتوصل إلى صيغة لغوية قائمة على التوافق في الآراء بشأن أشد المسائل حساسية بالنسبة لعدد من الوفود. ونحن ممتنون لهم على استعدادهم للنظر في أولويات واهتمامات جميع الوفود أثناء عملية التفاوض المعقدة تماما، التي مكنتنا في نهاية المطاف من التوصل إلى وثيقة متوازنة يدعمها جميع أعضاء المجلس.

وما زلنا نرى أن مشكلة الأمن الغذائي معقدة وتنطوي على العديد من العوامل. والنزاعات المسلحة ليست سوى واحدة من المسائل التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على تزويد السكان بالغذاء. وعلينا أيضا أن نأخذ في الاعتبار عوامل هامة مثل التقلبات في الأسعار العالمية للمواد الخام والأغذية، والاختلالات في توزيع الأغذية على الصعيد العالمي، والآثار المترتبة عن الكوارث الطبيعية، وتغير المناخ. والموضوع الهام الآخر في تلك القائمة هو القيود والجزاءات الاقتصادية الانفرادية. وكل هذه العوامل، بقدر أكبر أو أقل، تجعل من الصعب كفالة الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، وهو أمر تؤكده بوضوح الأبحاث التي تجريها الوكالات الإنسانية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

وهذه المشكلة لا يمكن حلها على الصعيد السياسي وحده. فهي تتجاوز نطاق مجلس الأمن بشكل كبير. ومما لا شك فيه أن كفالة امتثال جميع الأطراف للقانون الإنساني الدولي، وهو محور هذا القرار، معيار هام للنجاح، ولكن ما لا يقل أهمية هو مضافرة الجهود على جميع الجبهات لإيجاد الفرص وبناء القدرات من أجل الإنتاج الغذائي المحلي، وتحقيق الاستقرار في الأسواق العالمية للسلع الأساسية، وتحسين التجارة، والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والامتناع عن اتخاذ التدابير التقييدية الانفرادية. وغني عن البيان أن هذه عملية شديدة الصعوبة، ولكن ما لم نتبع ذلك المسار، فإن الاحتياجات الإنسانية ستتزايد. فالمساعدة الإنسانية يمكن أن تعالج الأعراض، ولكنها لا يمكن أن تعالج المرض في حد ذاته. واستمرار الحالة المقلقة في البلدان الأربعة التي أعلن فيها خطر المجاعة في العام الماضي يؤكد تلك الحقيقة.

وما لم يبذل المجتمع الدولي جهودا شاملة بغية إنشاء نظام اجتماعي واقتصادي أكثر عدلا، فإن العبء الواقع على كاهل الوكالات الإنسانية، بالقيمة الحقيقية، سيتزايد بالتأكيد. ونحن من جانبنا سنواصل تقديم الدعم لها، ونشجعهما على العمل ملتزمة التزاما كاملا باحترام المبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية، على النحو المنصوص عليه في القرار الذي اتخذناه اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.